المنار
للتمويل والإجارة



2018

شركة المنار للتمويل والإجارة
ش.م.ك. (مقفلة)
وشـــركـــاتـــها التـــابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
وتقرير مراقب الحسابات المستقل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018

فهرس	صفحة
تقرير مراقب الحسابات المستقل	2
بيان المركز المالي المجمع في 31 ديسمبر 2018	3
بيان الدخل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	4
بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	5
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	6
بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018	7
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة	41-8

Deloitte.
ديلويت وتوش
الفهد، الوزان و شركاهم
شارع أحمد الجابر ، الشرق
مجمع دار العوضي، الدور السابع والتاسع
ص.ب 20174 ، الصفاة 13062 أو
ص.ب 23049 ، الصفاة 13091 أو
الكويت
هاتف : 2243 8060 - 956 2240 8844+
فاكس : 2245 2080 - 956 2240 8855+
www.deloitte.com

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
دولة الكويت

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

بيان المركز المالي المجمع

كما في 31 ديسمبر 2018

	إيضاح	2018 دينار كويتي	2017 دينار كويتي
الأصول			
النقد والنقد المعادل	5	1,592,152	2,120,943
استثمارات في مرابحات مدينة	6	4,347,321	4,300,000
مدينو تمويل	7	29,354,290	32,443,754
استثمارات في أوراق مالية	8	4,470,722	5,322,065
استثمارات عقارية	9	2,339,285	1,476,535
موجودات أخرى		307,788	606,187
مجموع الأصول		**42,411,558**	**46,269,484**

الإلتزامات وحقوق الملكية

الالتزامات			
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	10	6,667,664	6,492,205
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	11	2,135,990	2,682,893
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		1,282,145	1,113,417
مجموع الالتزامات		**10,085,799**	**10,288,515**
حقوق الملكية			
رأس المال	12	30,874,759	30,874,759
علاوة إصدار		312,020	312,020
احتياطي قانوني	13	2,000,722	2,000,722
احتياطي اختياري	14	1,242,080	1,414,274
احتياطي التغير في القيمة العادلة		(43,177)	-
(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة		(2,068,295)	1,371,544
مجموع حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		32,318,109	35,973,319
حقوق الجهات غير المسيطرة		7,650	7,650
مجموع حقوق الملكية		**32,325,759**	**35,980,969**
مجموع الالتزامات وحقوق الملكية		**42,411,558**	**46,269,484**

كريم التاجي
رئيس مجلس الإدارة

بدر الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	2018 دينار كويتى	2017 دينار كويتى
الإيرادات			
إيرادات تمويل		3,263,331	3,392,583
إيرادات إيجار استثمارات عقارية		198,055	141,935
إيرادات أخرى	15	416,715	349,984
صافي خسائر استثمارات	16	(530,504)	(37,635)
		3,347,597	**3,846,867**
المصاريف			
تكاليف تمويل		391,104	438,617
تكاليف موظفين	17	1,338,039	1,256,499
تدعيم/ (رد) مخصص خسائر الائتمان	7	382,780	(202,127)
مصاريف أخرى	18	581,230	597,303
		2,693,153	**2,090,292**
الربح قبل الاستقطاعات		654,444	1,756,575
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		-	(15,809)
الزكاة		(8,167)	(17,906)
صافي ربح السنة		**646,277**	**1,722,860**
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	19	**2.09**	**5.58**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان الدخل الشامل المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	2018 دينار كويتي	2017 دينار كويتي
صافي ربح السنة		**646,277**	**1,722,860**

بنود لا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل المجمع:
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر:

صافي التغير في القيمة العادلة		(43,177)	-
الخسائر الشاملة الأخرى للسنة		(43,177)	-
إجمالي الدخل الشامل		**603,100**	**1,722,860**

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم

	رأس المال	علاوة إصدار	احتياطي قانوني	احتياطي اختياري	احتياطي القيمة العادلة	(خسائر متراكمة) / أرباح مرحلة	المجموع	حقوق الجهات غير المسيطرة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2017	30,874,759	312,020	1,825,064	1,442,352	-	1,340,002	35,794,197	7,650	**35,801,847**
توزيعات نقدية (إيضاح ٢٠)	-	-	-	(203,736)	-	(1,340,002)	(1,543,738)	-	**(1,543,738)**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	1,722,860	1,722,860	-	**1,722,860**
المحول إلى الاحتياطيات	-	-	175,658	175,658	-	(351,316)	-	-	**-**
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	-	1,371,544	35,973,319	7,650	**35,980,969**
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٨ كما سبق عرضه	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	-	1,371,544	35,973,319	7,650	**35,980,969**
أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 2.2.1)	-	-	-	-	-	(2,714,572)	(2,714,572)	-	**(2,714,572)**
الرصيد في 1 يناير 2018 المعدل	30,874,759	312,020	2,000,722	1,414,274	-	(1,343,028)	33,258,747	7,650	**33,266,397**
توزيعات أرباح نقدية (إيضاح 20)	-	-	-	(172,194)	-	(1,371,544)	(1,543,738)	-	**(1,543,738)**
صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	646,277	646,277	-	**646,277**
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	-	-	-	(43,177)	-	(43,177)	-	**(43,177)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2018	30,874,759	312,020	2,000,722	1,242,080	(43,177)	(2,068,295)	32,318,109	7,650	**32,325,759**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

	إيضاح	2018 دينار كويتي	2017 دينار كويتي
أنشطة تشغيلية			
صافي ربح السنة		646,277	1,722,860
التعديلات لـ:			
تدعيم/ (رد) مخصص خسائر الائتمان		382,780	(202,127)
استهلاكات وإطفاءات		31,661	22,619
صافي خسائر استثمارات		530,504	37,635
إيرادات مرابحات مدينة		(79,803)	(58,466)
تكاليف تمويل		391,104	438,617
مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين		193,411	138,214
ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل		**2,095,934**	**2,099,352**
مدينو تمويل		10,407	290,593
ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً		(23,887)	(331,839)
استثمارات في أوراق مالية		271,233	186,001
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى		(15,926)	632,687
المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين		(24,683)	(21,956)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية		**2,313,078**	**2,854,838**
أنشطة استثمارية			
استثمارات في مرابحات مدينة		(65,000)	-
إيرادات مرابحات مستلمة		79,803	58,466
شراء استثمار عقاري		(562,750)	-
إيرادات توزيعات أرباح مستلمة		6,429	82,253
شراء موجودات أخرى		(9,375)	(10,708)
صافي النقد (المستخدم في) /الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(550,893)**	**130,011**
أنشطة تمويلية			
المحصل من دائنو مرابحة ووكالة إسلامية		5,750,000	2,390,000
المسدد من دائنو مرابحة ووكالة إسلامية		(5,574,541)	(6,839,243)
توزيعات أرباح مدفوعة		(2,074,715)	(1,367,418)
تكاليف تمويل مدفوعة		(391,104)	(438,617)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(2,290,360)**	**(6,255,278)**
صافي النقص في النقد والنقد المعادل		**(528,175)**	**(3,270,429)**
التسوية الانتقالية لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9		**(616)**	**-**
النقد والنقد المعادل في بداية السنة		**2,120,943**	**5,391,372**
النقد والنقد المعادل في نهاية السنة	5	**1,592,152**	**2,120,943**

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

تأسست شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة) «الشركة الأم» في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003. تم ادراج الشركة الأم في بورصة الكويت بتاريخ 11 فبراير 2019.

إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركاتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ «المجموعة») هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.

إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:

1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
3) حشد الموارد للتمويل بالإجارة وترتيب عمليات تمويل جماعي للإجارة.
4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعملائها أو للغير.
10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملائها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.

تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 – الكويت.

تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 24 مارس 2019 وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً لتعليمات المؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت وهيئة أسواق المال والتي وتتطلب احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ وتطبيق متطلبات كافة المعايير الدولية للتقارير المالية الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (يشار إليها معاً بـ «المعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت»).

تـم إعـداد البيانـات الماليـة المجمعـة علـى أسـاس مبـدأ التكلفـة التاريخيـة، باسـتثناء قيـاس الموجـودات الماليـة المصنفـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الدخـل الشـامل الآخـر، والموجـودات الماليـة المصنفـة بالقيمـة العادلـة مـن خـلال الربـح أو الخسـارة.

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والتي أصبحت واجبة التطبيق بداية من السنة الحالية

تـم تطبيـق المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة الجديـدة والمعدلـة التاليـة، التـي أصبحـت سـارية المفعـول علـى الفتـرات السـنوية التـي تبـدأ فـي أو بعـد 1 يناير 2018 فـي هـذه البيانـات الماليـة.

- دورة التحسينات السنوية 2014-2016 التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 1 ومعيار المحاسبة الدولي 28.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22« معاملات بالعملات الأجنبية والمقابل المدفوع مقدماً»
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 40: «العقارات الاستثمارية»
- المعيار الدولي للتقارير المالية 15: «الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء»
- المعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية

إن تطبيـق هـذه المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة الجديـدة والمعدلـة لـم يكـن لـه أي تأثيـر مـادي علـى المبالـغ المفصـح عنهـا للسـنوات الحاليـة والسـابقة باسـتثناء أثـر تطبيـق المعاييـر الدوليـة للتقاريـر الماليـة 9.

أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية ٩ «الأدوات المالية»

قامـت المجموعـة بتطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة 9 الأدوات الماليـة الصـادر فـي يوليـو 2014 بتاريـخ تطبيـق مبدئـي فـي1 يناير 2018 باسـتثناء متطلبـات خسـائر الائتمـان المتوقعـة لمديـنو التمويـل وفقـاً لمـا هـو مبيـن فـي الإيضـاح 2.1 أعـلاه. إن متطلبـات المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة 9 تمثـل تغييـراً جوهريـاً عـن معيـار المحاسـبة الدولـي 39 الأدوات الماليـة: التحقـق والقيـاس. يطـرح المعيـار الجديـد تغييـرات أساسـية فـي المحاسـبة عـن الموجـودات الماليـة وبعـض أوجـه المحاسـبة عـن المطلوبـات الماليـة.

لـم تقـم المجموعـة بإعـادة إدراج المعلومـات المقارنـة لسـنة 2017 طبقـاً لمـا هـو مسـموح فـي الأحـكام الانتقاليـة للمعيـار. وبالتالـي، فـإن المعلومـات المعروضـة لسـنة 2017 لا تعكـس متطلبـات المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة 9 وليسـت قابلـة للمقارنـة بالمعلومـات المعروضـة لسـنة 2018. تـم تسـجيل الفـروق فـي القيمـة المدرجـة بالدفاتـر للموجـودات الماليـة الناتجـة مـن تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة 9 ضمـن الأربـاح المرحلـة كمـا فـي 1 يناير 2018 وتـم الإفصـاح عنهـا أدنـاه.

فيمـا يلـي ملخـص التغييـرات الأساسـية فـي السياسـات المحاسـبية للمجموعـة الناتجـة مـن تطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم 9:

تصنيف وقياس الموجودات المالية

يحتـوي المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم 9 علـى ثلاث فئـات تصنيـف رئيسـيـة للأصـول الماليـة والتـي يـتم قياسـيـا بالتكلفة المطفأة والقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، يستند تصنيف الأصول المالية بموجب المعيـار الدولي للتقاريـر الماليـة رقم 9 على نموذج العمل الذي يـتم بموجبـه إدارة الموجـودات الماليـة وخصائـص تدفقاتها النقديـة التعاقديـة، كمـا قـام المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم 9 بحـذف الفئـات السـابقة لمعيـار المحاسـبة الدولـي رقـم 39 وهي المحتفظ بـه حتـى الاسـتحقاق والقـروض والمدينـون والمتـاح للبيـع. كمـا لـم يكـن هنـاك أثـر هـام لتطبيـق المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم 9 علـى السياسـات المحاسـبية للمجموعـة بالنسـبة للمطلوبـات الماليـة.

تقييم نموذج العمل

تحـدد المجموعـة نمـوذج عملهـا فـي المسـتوى الـذي يعبـر كأفضـل مـا يكـون عـن كيفيـة إدارة المجموعـات للأصـول الماليـة لتحقيـق هـدف عملهـا. ولا يتـم تقييـم نمـوذج العمـل علـى أسـاس كل أداة علـى حـدة ولكـن علـى مسـتوى أكبـر للمحافـظ المجمعـة ويسـتند إلـى عـدد مـن العوامـل التـي يمكـن ملاحظتهـا. وتتضمـن المعلومـات التـي توضـع بعيـن الاعتبـار مـا يلـي:

- السياسات والأهداف المبينة للمحفظة ولعمل تلك السياسات في الواقع العملي.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج العمل (والموجودات المالية المحتفظ بها في إطار نموذج العمل) وكيفية إدارة هذه المخاطر.
- تكرار وحجم وتوقيت المبيعات في الفترات السابقة وأسباب هذه المبيعات والتوقعات المنتظرة منها حول نشاط المبيعات المستقبلي.

يستند تقييم نموذج العمل إلى سيناريوهات متوقعة بشكل معقول دون وضع «أسوأ الأحوال» أو «الحالة المضغوطة» بعين الاعتبار. وفي حال ما إذا تم تحقيق تدفقات نقدية بعد الاعتراف المبدئي بشكل يختلف عن التطلعات الأصلية للمجموعة، لا تقوم المجموعة بتغيير تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها في نموذج العمل ولكنها تقوم بإدراج هذه المعلومات عند تقييم الأصل المالي الذي نشأ حديثاً أو تم شراؤه حديثاً فصاعد.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح اختبار («SPPP»)

تقوم المجموعة بتقييم الشروط التعاقدية للأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تستوفي اختبار («SPPP») ويتم تعريف «أصل المبلغ» لأغراض تتعلق بهذا الاختبار على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدار عمر الأصل المالي. ويتم تعريف الربح ضمن ترتيبات الإقراض الأساسية على أنه مقابل للقيمة الزمنية للمال ولمخاطر الائتمان المرتبطة بأصل المبلغ ولمخاطر وتكاليف الإقراض الرئيسية الأخرى بالإضافة إلى هامش الربح.

وفي سبيل تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية تمثل فقط دفعات أصل المبلغ والربح، تقوم المجموعة بالنظر فيما إذا كان الأصل المالي يحتوي شرطاً تعاقدياً يمكنه تغيير وقت ومبلغ التدفقات التعاقدية بحيث لا يستوفي هذا الشرط. وتقوم المجموعة بالنظر فيما يلي:

- الأحداث الطارئة التي يمكن أن تغير مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية
- عناصر الرفع المالي؛
- الدفعات المقدمة وشروط التمديد؛
- الشروط التي تحد من مطالبة المجموعة بالتدفقات النقدية من بعض الأصول بعينها (مثل ترتيبات عدم الرجوع على الأصل) و؛
- العناصر التي تعدل مقابل القيمة الزمنية للمال – مثل إعادة الضبط الدوري لأسعار الربح.

لا تؤدي الشروط التعاقدية التي تقدم ما يزيد عن الحدود الدنيا للتعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية والتي تكون غير ذات علاقة بترتيب الإقراض الرئيسي إلى تدفقات نقدية تعاقدية تعتبر فقط دفعة لأصل المبلغ والربح. وفي تلك الحالات، يتم قياس الأصل المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

تقوم المجموعة بتصنيف أصولها المالية عند الاعتراف المبدئي وفقاً للفئات التالية:

- الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة:

يتم تسجيل الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا استوفى الشرطين التاليين:

- أن يكون محتفظ به في إطار نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالأصول لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.
- أن تؤدي شروطه التعاقدية – في تواريخ محددة – إلى تدفقات نقدية تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ والربح على أصل المبلغ القائم.

يتم قياس الموجودات المالية المسجلة بالتكلفة المطفأة لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي، يتم الاعتراف بإيرادات التمويل، وأرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية وخسائر الائتمان المتوقعة في بيان الربح أو الخسارة المجمع، كما يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة ناتجة عن إلغاء الاعتراف في بيان الربح أو الخسارة المجمع.

استثمارات في حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باتخاذ قرار لا يقبل الإلغاء بتصنيف بعض من استثماراتها في حقوق الملكية كاستثمارات أسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إن استوفت تعريف حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأدوات المالية: «العرض» ولا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة. ويتم تحديد هذا التصنيف لكل أداة على حدة.

ومن ثمّ يتم قياس استثمارات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيم العادلة بما في ذلك بند تحويل العملات الأجنبية ضمن الدخل الشامل الأخر وعرضها في احتياطيات القيمة العادلة كجزء من حقوق الملكية. أما الأرباح والخسائر التراكمية المعترف بها مسبقاً في الدخل الشامل الآخر فيتم نقلها إلى الأرباح المرحلة عند الاستبعاد ولا يتم الاعتراف بها في بيان الدخل المجمع. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في بيان الدخل المجمع ما لم تمثل بشكلٍ واضح استرداداً لجزء من تكلفة الاستثمار وفي هذه الحالة يتم الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر. ولا تخضع استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى تقييم انخفاض القيمة.

الموجودات المالية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

تمثل الموجودات المالية في هذه الفئة تلك الأصول التي تم تحديدها إما من قبل الإدارة عند الاعتراف المبدئي أو تلك التي يطلب بشكل إجباري أن يتم قياسها بالقيمة العادلة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9. وتقوم الإدارة بتعيين أداة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي تستوفي فيما دون ذلك متطلبات القياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فقط إن ألغت أو خفضت بشكل كبير اختلافاً محاسبياً كان من الممكن أن ينشأ إن لم يتم القيام بذلك. ويجب أن يتم قياس الموجودات المالية - التي تمتلك تدفقات نقدية تعاقدية لا تمثل فقط دفعات لأصل المبلغ أو الربح بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وذلك بشكلٍ إلزامي.

ويتم لاحقاً قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة المجمع كما يتم الاعتراف بإيرادات الأرباح من أدوات الدين المالية باستخدام طريقة العائد الفعلي. ويتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة في بيان الربح أو الخسارة المجمع عند تأكيد الحق في الدفعة.

إعادة تصنيف الموجودات المالية

لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف أصولها المالية بعد الاعتراف المبدئي إلا في ظل الحالات الاستثنائية التي تقوم فيها المجموعة بالاستحواذ على خط تجاري أو بيعه أو إنهاؤه.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- مدينو التمويل.
- الأرصدة والودائع لدى البنوك.

انخفاض قيمة مدينو التمويل

تشمل التسهيلات التمويلية التي تقدمها المجموعة على مدينو تمويل. ينبغي تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات التمويلية في بيان المركز المالي المجمع بقيمة تعادل خسائر الائتمان المتوقعة التي يتم احتسابها وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصصات المطلوب احتسابها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

انخفاض قيمة الموجودات المالية خلاف مدينو التمويل

تقوم المجموعة بتسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على الأرصدة والودائع لدى البنوك. لا تتعرض الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

تطبق المجموعة طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة كما يلي. ويتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ التحقق المبدئي.

- المرحلة الأولى: خسائر الائتمان المتوقعة لـ 12 شهراً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً على الموجودات المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي أو على الانكشافات التي تم تحديد أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية المجمعة. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلا للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

- المرحلة الثانية: خسائر الائتمان المتوقعة لفترة العمر - غير منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترة عمر الموجودات المالية متى لم يكن هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون تعرضها لانخفاض القيمة ائتمانياً.

- المرحلة الثالثة: خسائر الائتمان المتوقعة لفترة العمر - منخفض القيمة ائتمانياً

تقوم المجموعة بقياس مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل خسارة الائتمان المتوقعة طوال فترة عمر الموجودات المالية التي تم تعيينها كمنخفضة القيمة ائتمانياً بناءً على دليل موضوعي لانخفاض القيمة.

إن خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر البند هي خسائر ائتمان متوقعة تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل فترة الـ 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب كلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً سواءً بشكل منفرد أو بشكل مجمع بناءً على طبيعة المحفظة الأساسية للأدوات المالية.

تقوم المجموعة في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً.

تحديد مرحلة انخفاض القيمة

وتقوم المجموعة أيضاً في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كانت هناك زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف المبدئي عبر مقارنة مخاطر التعثر الذي يحدث على مدار العمر المتبقي المتوقع من تاريخ البيانات المالية المجمعة مع مخاطر التعثر في تاريخ الاعتراف المبدئي. وتمثل المعايير الكمية المتبعة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان سلسلة من العتبات النسبية والمطلقة. وتعتبر جميع الموجودات المالية المتأخر سدادها لفترة 30 يوماً لها زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ويتم نقلها إلى المرحلة الثانية حتى وإن لم تشر المعايير إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.

تقوم المجموعة في كل تاريخ بيانات مالية مجمعة بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تعرضت لانخفاض القيمة ائتمانياً. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي قد تعرض لانخفاض القيمة عند وقوع حدث واحد أو أكثر ممن لهم أثراً سلبياً على المستقبل المقدر للتدفقات النقدية للأصل المالي أو عند تأخر الدفعات التعاقدية لـ 90 يوماً. تصنف كافة الموجودات المالية التي تعرضت للانخفاض في القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3 لأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

يتضمن الدليل على الانخفاض الائتماني للأصل المالي البيانات الملحوظة التالية:

- صعوبة مالية جوهرية للمقترض أو جهة الإصدار.
- مخالفة بنود العقد مثل أحداث التعثر أو التأخر في السداد.
- قيام المقرض بمنح المقترض حق امتياز، ما لم يضع المقرض في اعتباره خلاف ذلك، لأسباب اقتصادية وتعاقدية تتعلق بتعرض المقترض لصعوبة مالية.
- تلاشي وجود سوق نشط للأوراق المالية نظراً للصعوبات المالية.
- شراء أصل مالي بمعدل خصم كبير يعكس خسائر الائتمان المتوقعة.

في تاريخ البيانات المالية المجمعة، في حالة عدم زيادة مخاطر الائتمان لأصل مالي أو مجموعة أصول مالية بشكل جوهري منذ التحقق المبدئي أو لم تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة الأولى.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة تقديراً موزوناً بالاحتمال لخسائر الائتمان ويتم قياسها على أنها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي مخصومةً على معدل الربح الفعلي للأداة المالية. ويمثل العجز المالي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة قبضها. وتتضمن العناصر الرئيسية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة احتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر وقيمة التعرض عند التعثر. وتقوم المجموعة بتقدير هذه العناصر باستخدام نماذج مخاطر الائتمان المناسبة مع أخذ تصنيفات الائتمان للأصول بعين الاعتبار بالإضافة إلى طبيعة وقيمة الضمانات وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المستقبلية، الخ.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض ادراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الاحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

تعديل مدينو التمويل

تسعى المجموعة في ظل ظروف معينة إلى إعادة هيكلة التمويلات المقدمة إلى العملاء باستثناء حيازة الضمان. قد يتضمن ذلك مد ترتيبات السداد وتخفيض أصل المبلغ أو الربح والاتفاق على شروط جديدة للتسهيل الائتماني أو التمويل. وفي حالة أن تكون هذه التعديلات مادية، يتم استبعاد التسهيل الائتماني وتسجيل تسهيل ائتماني جديد ذات له شروط وبنود مختلفة بشكل مادي. ويتضمن التسهيل الائتماني مخصص خسارة يتم قياسه استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر باستثناء بعض الحالات النادرة التي فيها اعتبار التسهيل الائتماني مستحدث ومنخفض القيمة الائتمانية. وتتولى الإدارة باستمرار مراجعة التمويل الإسلامي المعدل للعملاء لضمان الالتزام بكافة المعايير واحتمالية سداد الدفعات المستقبلية. كما تقوم الإدارة بتقييم مدى وجود أي زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو وجوب تصنيف التسهيل الائتماني ضمن المرحلة 3. عندما يتم تعديل التمويل الإسلامي للعملاء ولكن دون استبعادها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي الذي يتم احتسابه قبل تعديل الشروط.

الشطب

يتم شطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي (إما جزئياً أو بالكامل) فقط عندما تقرر المجموعة أن المدينين ليس لديهم أصول أو مصادر دخل قد تؤدي إلى انتاج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ولكن الموجودات المالية التي يتم شطبها لا تزال تخضع لتطبيق الأنشطة للالتزام بالإجراءات التي تقوم المجموعة باتخاذها لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في بيان المركز المالي المجمع

يتم عرض مخصصات الخسائر المرتبطة بخسائر الائتمان المتوقعة كاقتطاع من مجمل القيمة الدفترية للأصول المالية وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة وفقاً للتكلفة المطفأة

مخصص خسائر الائتمان وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يتم مطالبة المجموعة باحتساب مخصصات لخسائر الائتمان على التمويلات للعملاء وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن تصنيف التسهيلات التمويلية واحتساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات التمويلية كمتأخرة السداد عندما لا يتم استلام دفعة ما في التاريخ المشترط لسدادها أو في حالة زيادة التسهيل التمويلي عن حدود ما قبل الاعتماد. ويتم تصنيف التسهيل التمويلي كمتأخر السداد ومنخفض القيمة عندما يكون مبلغ الربح أو القسط الأساسي متأخر السداد لمدة تزيد عن 90 يوم وكذلك في حالة زيادة القيمة الدفترية للتسهيل التمويلي عن قيمته التقديرية الممكن استردادها. يتم إدارة ورقابة التمويلات متأخرة السداد أو التمويلات متأخرة السداد ومنخفضة القيمة باعتبارها تسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها إلى أربعة فئات تستخدم بعد ذلك في تقدير المخصصات:

الفئة	المعيار	المخصصات المحدده
بشأنها ملاحظات	**غير منتظمة لمدة 90 يوم**	-
دون المستوى	**غير منتظمة لمدة تتراوح بين 91-180 يوم**	20%
مشكوك في تحصيلها	**غير منتظمة لمدة تتراوح بين 181-365 يوم**	50%
ردينة	**غير منتظمة لمدة تزيد عن 365 يوم**	100%

قد تقوم المجموعة أيضاً بإدراج التسهيل الائتماني ضمن إحدى الفئات المذكورة أعلاه استناداً إلى أحكام الإدارة بشأن الظروف المالية و/أو الظروف غير المالية الخاصة بالعميل.

إضافة إلى المخصصات المحددة، يتم احتساب نسبة 1% كحد أدنى من المخصصات العامة للتسهيلات النقدية وذلك لكافة التسهيلات التمويلية (بالصافي بعد بعض فئات الضمانات المحددة) والتي لا تخضع لاحتساب المخصصات المحددة.

- <u>الإفصاحات المتعلقة بالتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9</u>

يوضح الجدول أدناه تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعيار المحاسبة الدولي 39 في تاريخ التطبيق المبدئي 1 يناير 2018.

	التصنيف الأصلي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39	التصنيف الجديد وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	القيمة الدفترية الأصلية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 93	إعادة قياس خسائر الائتمان المتوقعة	القيمة الدفترية الجديدة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9
موجودات مالية:					
الأرصدة لدى البنوك	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	2,120,943	(616)	2,120,327
استثمار في مرابحات مدينة	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	4,300,000	(17,679)	4,282,321
مدينو التمويل	قروض وذمم مدينة	التكلفة المطفأة	32,443,754	(2,696,277)	29,747,477
استثمارات في حقوق ملكية	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	3,871,529	-	3,871,529
استثمارات في حقوق ملكية	استثمارات متاحة للبيع	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	1,450,536	-	1,450,536

- الأثر المالي للتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9

يبين الجدول أدناه الأثر المالي للتطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 في حقوق الملكية كما في 1 يناير 2018:

	أرباح مرحلة
الرصيد الختامي وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 (31 ديسمبر 2017)	1,371,544
الأثر على الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة من الأصول المالية:	
النقد والنقد المعادل	(616)
استثمار في مرابحات مدينة	(17,679)
مدينو تمويل	(2,696,277)
	(2,714,572)
الرصيد الافتتاحي وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في تاريخ التطبيق المبدئي في 1 يناير 2018	**(1,343,028)**

2.2.2 معايير وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير سارية المفعول بعد

كما في تاريخ اعتماد بهذه البيانات المالية المجمعة، لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية التالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها غير سارية بعد.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدّلة	سارية المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
المعيار الدولي للتقارير المالية 16: عقود الإيجار	1 يناير 2019
دورة التحسينات السنوية 2015 - 2017 على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تتضمن التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3 "دمج الأعمال" والمعيار الدولي للتقارير المالية 11 "الترتيبات المشتركة"، ومعيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل" ومعيار المحاسبة الدولي 23 "تكاليف الاقتراض".	1 يناير 2019
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 23 عدم التأكد حول معالجات ضريبة الدخل	1 يناير 2019
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية فيما يتعلق بخصائص الدفع المسبق مع التعويض السلبي.	1 يناير 2019
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 19 منافع الموظفين فيما يتعلق بتعديل أو تخفيض أو تسوية خطة منافع محددة	1 يناير 2019
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 28: الاستثمارات في شركات زميلة ومشاريع مشتركة فيما يتعلق بالحصص طويلة الأجل في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة.	1 يناير 2019
التعديلات على مراجع إطار المفاهيم الواردة في المعايير الدولية للتقارير المالية – التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية 3 و المعيار الدولي للتقارير المالية 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية 14، ومعيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 ومعيار المحاسبة الدولي 34 ومعيار المحاسبة الدولي 37 ومعيار المحاسبة الدولي 38، وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 32 لتحديث البيانات المتعلقة بالمراجع والاقتباسات من إطار المفاهيم أو عندما تشير تلك البيانات إلى إصدار مختلف من إطار المفاهيم.	1 يناير 2020
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 3: دمج الأعمال فيما يتعلق بتعريف الأعمال	1 يناير 2020
التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 فيما يتعلق بتعريف المادية	1 يناير 2020
المعيار الدولي للتقارير المالية -17عقود التأمين	1 يناير 2021
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 10 البيانات المالية المجمعة ومعيار المحاسبة الدولي 28 (الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011) المتعلقة بمعالجة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر إلى الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.	تأجيل تاريخ السريان لأجل غير مسمى. ما يزال التطبيق مسموحاً به.

لا تتوقع المجموعة أنه سينتج عن تطبيق المعايير المدرجة أعلاه أثر مادي في البيانات المالية للمجموعة في الفترات المستقبلية

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المباعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجمع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة «سابقاً» في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجمع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، بإستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال

زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجمع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت -في بيان الدخل المجمع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجمع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الاقتناء إلى بيان الدخل المجمع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الاقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت.

لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية موجودات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أياً من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية (سارية اعتباراً من 1 يناير 2018)

يتم الاعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس الموجودات المالية والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية (بخلاف الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل) يتم إضافتها أو خصمها من القيمة العادلة للموجودات المالية والمطلوبات المالية، حيث يكون مناسباً، عند الاعتراف المبدئي. إن تكاليف المعاملة المرتبطة مباشرة بإقتناء الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن بيان الدخل.

الموجودات المالية

يتم الاعتراف أو الغاء الاعتراف بكافة عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتم بالشروط الاعتيادية باستخدام طريقة تاريخ المتاجرة. إن عمليات الشراء أو البيع التي تتم بالشروط الاعتيادية هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم الموجودات خلال فترة يتم تحديدها عامة وفقاً للقوانين أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المدرجة سواء بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة وفقاً لتصنيفها.

التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعالة

بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي هو الذي يخصم تحديداً المتحصلات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي، وتكاليف المعاملة، بالإضافة إلى العلاوات والخصومات الأخرى) بدون الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال العمر المتوقع لأداة الدين أو فترة أقصر عندما يكون ذلك مناسباً بالنسبة لإجمالي القيمة الدفترية لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، فإن سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان يتم احتسابه عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك الخسائر الائتمانية المتوقعة إلى مقدار التكلفة المطفأة لأداة الدين عند الاعتراف المبدئي.

إن التكلفة المطفأة للأصل المالي هي المبلغ الذي يتم من خلاله قياس الأصل المالي عند الاعتراف المبدئي مخصوماً منه المبالغ المسددة من أصل المبلغ، بالإضافة إلى الإطفاء المتراكم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأي فرق يتم تسويته بين المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق معدل بأي مخصص خسارة. على الجانب الآخر، فإن إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي هي التكلفة المطفأة للأصل المالي قبل مخصص الخسارة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعالة لأدوات الدين التي يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. بالنسبة للأدوات المالية بخلاف الأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، يتم احتساب إيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي باستثناء الموجودات المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة. بالنسبة للأصول المالية التي أصبحت لاحقاً ذات جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي على التكلفة المطفأة للأصل المالي. وفي فترات التقرير اللاحقة، إذا تحسنت المخاطر الائتمانية الناتجة عن الأدوات المالية ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة، يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق معدل الفائدة الفعلي على إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي.

بالنسبة للأصول المالية المشتراة أو الناشئة ذات الجدارة الائتمانية المتدهورة، تعترف الشركة بإيرادات الفوائد من خلال تطبيق سعر الفائدة الفعلي المعدل فيما يخص الائتمان على التكلفة المطفأة للأصل المالي منذ الاعتراف المبدئي.

لا تعود طريقة الاحتساب إلى إجمالي الأصل المالي حتى في حالة تحسن المخاطر الائتمانية لاحقاً بحيث لم يعد الأصل المالي ذو جدارة ائتمانية متدهورة.

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد في بيان الدخل.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

إن الموجودات المالية غير المستوفية لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. وتحديداً:

• يتم تصنيف الاستثمارات في أسهم بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة ما لم تقم المجموعة بتصنيف استثمار حقوق الملكية غير المحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي لا تمثل مقابل نقدي محتمل ناتج من دمج الأعمال، على أنه «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر» عند الاعتراف المبدئي.

• إن أدوات الدين التي لا تستوفي لشروط التصنيف والقياس بالتكلفة المطفأة أو معايير القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر يتم تصنيفها «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة». بالإضافة إلى ذلك، يمكن تصنيف أدوات الدين التي تستوفي شروط التصنيف بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنها «بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة» عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يستبعد أو يقلل بشكل جوهري من عدم الثبات في القياس أو الاعتراف الذي قد ينشأ من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عنهما استناداً إلى أسس مختلفة.

في نهاية كل فترة مالية، يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وفقاً لقيمتها العادلة، مع تسجيل أي أرباح أو خسائر من القيمة العادلة في بيان الربح أو الخسارة إلى الحد الذي لا تشكل معه جزءاً من علاقة تحوط معينة.

أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند التطبيق المبدئي، يجوز للمجموعة أن تختار - بشكل لا يمكن الرجوع فيه - (حسب كل أداة على حدة) تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لا يتم السماح بالتصنيف بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إذا كانت الاستثمارات محتفظ بها بغرض المتاجرة أو كانت تمثل مقابل محتمل ضمن عملية اندماج أعمال والذي ينطبق عليه المعيار الدولي للتقارير المالية 3.

يتم الاحتفاظ بالأصل المالي بغرض المتاجرة إذا:

• تم اقتنائه بشكل رئيسي بهدف بيعه على المدى القريب، أو

• عند الاعتراف المبدئي يكون جزء من محفظة أدوات مالية محددة تديرها المجموعة معاً والتي يوجد بشأنها دليلاً على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح قصيرة الأجل، أو

• يكون عبارة عن مشتق (باستثناء المشتق الذي يكون عبارة عن عقد ضمان مالي أو أداة تحوط مصنفة وفعالة).

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أدوات الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للقيمة العادلة بالإضافة إلى تكاليف المعاملة. يتم لاحقاً قياسها بالقيمة العادلة مع تسجيل أي أرباح أو خسائر متراكمة ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة المعترف بها في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات. لن يتم إعادة تصنيف الربح المتراكم أو الخسارة المتراكمة إلى بيان الدخل عند بيع هذه الاستثمارات، ولكن سوف يتم تحويلها إلى الأرباح المرحلة.

قامت المجموعة بتصنيف كافة الاستثمارات في أدوات الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية 9.

يتم الاعتراف بالتوزيعات الناتجة من هذه الاستثمارات ضمن بيان الدخل عندما ينشأ حق المجموعة في استلام التوزيعات ما لم تمثل التوزيعات بشكل واضح استرداد جزء من تكلفة الاستثمار. يتم إدراج التوزيعات ضمن بند «إيرادات الاستثمار» في بيان الدخل.

أرباح وخسائر صرف عملات أجنبية

يتم تحديد القيمة الدفترية للموجودات المالية المقومة بعملة أجنبية بنفس تلك العملة ويتم ترجمتها بسعر الصرف السائد في نهاية كل فترة، وخاصة ما يلي:

بالنسبة لأدوات الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بفروق أسعار الصرف في الدخل الشامل الآخر ضمن احتياطي إعادة تقييم استثمارات.

انخفاض قيمة موجودات مالية

الموجودات المالية بخلاف التسهيلات الائتمانية

تطبق المجموعة المنهج العام لتكوين مخصصات مقابل الخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لما نص عليه المعيار الدولي للتقارير

المالية 9، فيما يتعلق بالأدوات المالية ضمن النقد والنقد المعادل. تستخدم المجموعة التصنيف الائتماني وفقاً لوكالات تصنيف خارجية لتقييم مخاطر الائتمان التي تتعرض لها هذه الموجودات المالية ويتم مراقبة وتحديث هذه التصنيفات المنشورة باستمرار.

التسهيلات الائتمانية

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي احتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أكبر كما يلي:

مخصص انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

تتطلب تعليمات بنك الكويت المركزي تسجيل مخصصات عامة بحد أدنى بنسبة 1% للتسهيلات النقدية بالصافي بعد بعض فئات الضمان المحتجزة. ويتم تسجيل المخصصات المحددة استناداً إلى مدة التأخر في سداد التسهيل الائتماني كما هو مبين أدناه، بالصافي بعد الضمانات المؤهلة:

الفئة	مدة التأخر في السداد	نسبة المخصص
دون المستوى	أكثر من 90 يوماً وأقل من 180 يوماً	%20
مشكوك في تحصيلها	أكثر من 180 وأقل من 365 يوماً	%50
رديئة	أكثر من 365 يوماً	%100

مخصص خسائر الائتمان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية ٩ التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدار عمر الأصل («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة»)، ما لم توجد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ تاريخ استحداث الأداة، وفي تلك الحالة، يستند المخصص إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدار مدة اثني عشر شهراً («خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً»).

تتمثل خسائر الائتمان على مدى فترة اثني عشر شهراً في ذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً من تاريخ المعلومات المالية.

تحتسب كل من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة على مدى اثني عشر شهراً على أساس فردي.

قامت المجموعة بوضع سياسة تنص على إجراء تقييم في نهاية كل فترة بيانات مالية مجمعة لما إذا كانت مخاطر الائتمان المرتبطة بالتسهيلات الائتمانية قد زادت بصورة ملحوظة منذ التحقق المبدئي، وذلك عن طريق مراعاة التغير في مخاطر التعثر الذي قد يحدث على مدى الفترة المتبقية من عمر التسهيل الائتماني.

تصنف المجموعة التسهيلات الائتمانية إلى ثلاث فئات، المرحلة 1 والمرحلة 2 والمرحلة 3، كما هو مبين أدناه:

- المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر وفقاً لمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار اثني عشر شهراً للموجودات المالية التي لا تتعرض لازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي أو للانكشافات المحددة كانكشافات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي ذو مخاطر ائتمان منخفضة عندما يكون تصنيف مخاطر الائتمان الخاصة بها معادلاً للتعريف المفهوم عالمياً لـ «درجة الاستثمار».

- المرحلة 2: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – دون أي انخفاض ائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تشهد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي ولكن دون أن تتعرض للانخفاض الائتماني.

- المرحلة 3: خسائر الائتمان على مدار عمر الأداة – مع التعرض للانخفاض الائتماني

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يعادل نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ الضمانات المحددة للمبلغ المعرض وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

إن خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر البند هي خسائر ائتمان متوقعة تنتج من جميع أحداث التعثر المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية. وتمثل فترة الـ 12 شهراً من خسائر الائتمان المتوقعة جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة طوال عمر الأداة والتي تنتج من أحداث التعثر المحتملة خلال فترة الـ 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية المجمعة. يتم احتساب كلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة وخسائر الائتمان المتوقعة لفترة 12 شهراً بشكل منفرد.

ازدياد مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ

تقوم المجموعة باستمرار بمراقبة كافة الموجودات المعرضة لخسائر الائتمان المتوقعة. ولتحديد ما إذا كانت الأداة او محفظة الأدوات سوف تتعرض لخسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهر او على مدى عمر الأداة، تقوم المجموعة بتقييم مدى وجود ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ التحقق المبدئي، ومؤشرات التراجع وإجراء تحليل يستند إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم خبير لمخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية.

كما تقوم المجموعة بتطبيق طريقة نوعية ثانوية لقياس الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان للموجودات المالية مثل انتقال العميل/ التسهيل إلى قائمة المراقبة، أو تعليق الحساب. وفي بعض الحالات، يجوز أن تأخذ المجموعة أيضاً في اعتبارها أن الأحداث الموضحة أدناه (على سبيل المثال وليس الحصر) تمثل مؤشرات على الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان بخلاف التعثر.

- مطالبة العميل بتمويل عاجل من المجموعة،
- يكون للعميل التزامات متأخرة إلى جهات دائنة عامة أو موظفين،

- وفاة الحاصل على التمويل؛
- انخفاض مادي في قيمة الضمان الأساسي حيث من المتوقع استرداد التمويل من بيع الضمان؛
- انخفاض مادي في إجمالي مبيعات العميل أو فقد كبار العملاء أو تدهور المركز المالي للعميل؛
- تقدم الملتزم (او أي جهة قانونية تابعة لمجموعة الملتزم) بطلب إعلان الإفلاس/ الحماية أو التصفية؛
- تعليق الأسهم او أوراق الدين المتداولة للملتزم في السوق الرئيسي نتيجة شائعات او حقائق تتعلق بمواجهته لصعوبات مالية،
- اتخاذ إجراءات قانونية ضد العميل من قبل دائنين آخرين.
- وجود دليل واضح على عدم قدرة العميل على سداد ديونه في تواريخ استحقاقها.

بخلاف قواعد التصنيف للمراحل أعلاه، تلتزم المجموعة أيضاً بالإرشادات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:

- يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية ضمن المرحلة 2 التي تتضمن التعثر في سداد المبلغ الأصلي أو الربح لمدة تزيد عن 30 يوم.
- يتم تصنيف كافة التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها ضمن المرحلة 2 ما لم تتأهل للتصنيف ضمن المرحلة 3.

- <u>احتساب خسائر الائتمان المتوقعة</u>

تحتسب المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى ثلاثة سيناريوهات مرجحة بالاحتمالات لقياس الانخفاضات النقدية المتوقعة، مخصومة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي. والانخفاض النقدي هو الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة إلى المنشأة طبقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها.

فيما يلي آليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة والعناصر الرئيسية فيها هي كما يلي:

• إن احتمالات التعثر هي تقدير احتمال التعثر في السداد خلال نطاق زمني معين. قد يقع التعثر فقط في وقت معين خلال الفترة المقدرة، في حالة عدم استبعاد الأصل المالي سابقا واستمرار إدراجه في المحفظة. تستخدم المجموعة طريقة قياس احتمالات التعثر خلال الدورات الزمنية في وقت معين لتحديد كل تصنيف بغرض احتساب خسائر الائتمان المتوقعة. يمثل الحد الأدنى لاحتمال التعثر 1% للتسهيلات التمويلية ذات الجودة الائتمانية المنخفضة (غير الاستثمارية)، ونسبة 0.75% للتسهيلات التمويلية منخفضة المخاطر الائتمانية العالية (الاستثمارية) فيما عدا التسهيلات التمويلية الممنوحة إلى الحكومة والبنوك المصنفة كاستثمارية من خلال وكالات تصنيف ائتماني خارجية، بالإضافة إلى معاملات التمويل المتعلقة بالتمويلات الاستهلاكية والسكنية.

• قيمة التعرض في حالة التعثر تتمثل في تقدير قيمة التعرض المحتمل مواجهتها عند وقوع تعثر في المستقبل أخذاً في الاعتبار التغيرات المتوقعة في المخاطر بعد تاريخ البيانات المالية، بما في ذلك سداد أصل المبلغ والربح سواء في المواعيد المقررة بموجب العقد وكذلك، الانخفاض المتوقع في التسهيلات التي تلتزم بها المجموعة. وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي، تطبق المجموعة معامل تحويل الائتمان بنسبة 100% على التسهيلات النقدية

• معدل الخسارة عند التعثر هو تقدير الخسائر الناتجة في حالة وقوع حدث التعثر في السداد في وقت معين. وتستند الخسائر إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول استلامها، بما في ذلك مبلغ الضمان. وعادة ما يتم التعبير عنها بنسبة من قيمة التعرض عند التعثر.

بخلاف آليات تقدير معدل الخسارة عند التعثر أعلاه، تلتزم المجموعة بالإرشادات الواردة في تعليمات بنك الكويت المركزي كما يلي:

• تطبق المجموعة معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 50% كحد أدنى للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان في حالة التسهيلات الائتمانية بينما تطبق معدل الخسارة عند التعثر بنسبة 75% كحد أدنى لمديني التمويل ذات الأولوية الأقل غير المكفولة بضمان.

• تلتزم المجموعة بالضمانات المؤهلة للاستبعاد وبنسبة الاستقطاع على النحو الوارد في تعليمات بنك الكويت المركزي.

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة، تراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). يرتبط كل سيناريو من هذه السيناريوهات بقيم مختلفة لعوامل احتمالية التعثر، وقيمة التعرض عند التعثر،

ومعدل الخسارة عند التعثر كما هو موضح في أساس الإعداد ومتى كان ملائماً، يتضمن تقييم السيناريوهات المتعددة كيفية التوقع باسترداد التسهيلات الائتمانية غير المنتظمة بما في ذلك احتمالية تصويب التعثر في سداد التسهيلات الائتمانية وقيمة الضمان أو المبلغ الذي قد يتم استلامه مقابل بيع الأصل.

إن الفترة القصوى التي يتم خلالها تحديد خسائر الائتمان تمثل الفترة التعاقدية للأصل المالي ما لم تكن للمجموعة حق قانوني في استدعائها في وقت مبكر باستثناء الموجودات المالية المدرجة ضمن المستوى 2؛ حيث تأخذ المجموعة في اعتبارها الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لجميع التسهيلات التمويلية لمدة 7 سنوات (باستثناء التمويل الاستهلاكي وتسهيلات الإسكان الشخصي التي يقوم بتنظيمها بنك الكويت المركزي بناءً على الرواتب) ما لم يكن للتسهيلات التمويلية مدة استحقاق تعاقدية غير قابلة للتمديد، وتكون الدفعة النهائية أقل من 50% من إجمالي قيمة التسهيل الممنوح. بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وتسهيلات الإسكان الشخصي والتي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي استناداً إلى الراتب والمصنفة ضمن المرحلة 2، تحدد المجموعة الحد الأدنى لمدة الاستحقاق لمدة 5 سنوات و15 سنة على التوالي.

- فيما يلي آليات طريقة احتساب خسائر الائتمان المتوقعة:

• **المرحلة 1:** تحتسب خسائر الائتمان على مدار مدة اثني عشر شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة والذي يمثل خسائر الائتمان المتوقعة الناتجة عن أحداث التعثر عن سداد التسهيلات الائتمانية والمحتملة خلال فترة اثني عشر شهراً بعد تاريخ البيانات المالية. تحتسب الشركة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً استناداً إلى التوقع بحدوث التعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية. ويتم تطبيق احتمالات التعثر المتوقعة على مدار الاثني عشر شهراً على قيمة التعرض المتوقعة عند التعثر مضروبةً في معدل الخسارة عند التعثر المتوقع ومخصومة بنسبة تقريبية على نسبة معدل الربح الفعلي الأصلي.

• **المرحلة 2:** في حالة أن يسجل التسهيل الائتماني زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ تاريخ التحقق المبدئي، تسجل الشركة مخصصاً لخسائر الائتمان على مدار عمر التسهيل الائتماني. وهذه الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، بما في ذلك الاستعانة بالعديد من السيناريوهات. ويتم خصم الانخفاضات النقدية المتوقعة بنسبة تقريبية إلى معدل الربح الفعلي الأصلي.

•**المرحلة 3:** بالنسبة للتسهيلات الائتمانية المصنفة كمنخفضة ائتمانياً، تعترف الشركة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر التسهيلات طبقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي كما هو موضح أدناه.

تقيس المجموعة مخصصات الخسائر بمبلغ يكافئ نسبة 100% من صافي التعرض أي بعد خصم مبلغ التعرض للضمانات المحددة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

- الاستعانة بالمعلومات المستقبلية

تستعين الشركة بالمعلومات المستقبلية في تقييمها إذا ما كانت مخاطر الائتمان للأداة قد زادت بشكل ملحوظ منذ الاعتراف المبدئي وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وقد قامت الشركة بإجراء تحليل تاريخي وتوصل إلى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة. ويتم إجراء تعديلات ترتبط بالاقتصاد الكلي لتحديد مدى التفاوت مقارنة بالسيناريوهات الاقتصادية. وهذه التعديلات تعكس التوقعات المقبولة والمؤيدة للظروف المستقبلية للاقتصاد الكلي والتي قد لا يتم التوصل إليها خلال عمليات احتساب خسائر الائتمان المتوقعة الأساسية. وتشتمل عوامل الاقتصاد الكلي على سبيل المثال لا الحصر الناتج الإجمالي المحلي ومعدلات البطالة، وأسعار النفط وتتطلب تقييماً لكل من التوجه الحالي والمتوقع لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستعانة بالمعلومات المستقبلية تزيد من درجة الأحكام المطلوبة التي ينبغي اتخاذها حول مدى تأثر خسائر الائتمان المتوقعة بالتغيرات في هذه العوامل المرتبطة بالاقتصاد الكلي. وتتم بصورة منتظمة مراجعة المنهجيات والافتراضات التي تشتمل على أية توقعات حول الظروف الاقتصادية المستقبلية.

- تقييم الضمانات

للتخفيف من مخاطر الائتمان على التسهيلات الائتمانية، تسعى الشركة للحصول على الضمانات، متى أمكن. ويأخذ الضمان العديد من الأشكال منها خطابات الضمان والعقارات والأسهم.

وتستعين الشركة، متى كان ممكناً، ببيانات السوق النشط لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمان. أما بالنسبة للموجودات التي لا يتوفر لها بيانات سوقية يسهل تحديدها، فيتم تقييمها بواسطة النماذج. ويتم تقييم ضمانات العقارات استناداً إلى تقارير التقييم التي تم الحصول عليها من مقيمين عقاريين خارجين.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط في حالة انتهاء صلاحية الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل أو نقل الأصل المالي وكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل للطرف الآخر. في حال عدم قيام المجموعة بنقل أو الاحتفاظ بكافة مخاطر ومزايا الملكية واستمرت في السيطرة على الأصل المنقول، تقوم المجموعة بإثبات حصتها المحتفظ بها في الأصل والالتزام المصاحب له مقابل المبالغ التي قد تضطر لدفعها. إذا احتفظت المجموعة بكافة مخاطر ومزايا ملكية الأصل المالي المنقول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأصل المالي كما يتم الاعتراف بالتزام مالي مضمون بمقدار المتحصلات المستلمة.

عند إلغاء الاعتراف بالأصل المالي المقاس بالتكلفة المطفأة، يتم تسجيل الفرق بين القيمة الدفترية لهذا الأصل والمبلغ المقابل المستلم والمستحق في بيان الدخل.

المطلوبات المالية وأدوات حقوق الملكية

التصنيف كدين أو حقوق ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية المصدرة من قبل المنشأة ضمن المطلوبات المالية أو حقوق الملكية وفقاً لمضمون الترتيبات التعاقدية وتعريفات الالتزام المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات حقوق الملكية

إن أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت حصة متبقية في موجودات منشأة بعد خصم جميع التزاماتها. يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة من قبل المنشأة بصافي المتحصلات المستلمة بعد خصم تكاليف الإصدار المباشرة.

يتم الاعتراف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالشركة ويتم خصمها مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم الاعتراف بربح أو خسارة في بيان الدخل نتيجة شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة.

المطلوبات المالية

يتم قياس كافة المطلوبات المالية لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة أو القيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

المطلوبات المالية المقاسة لاحقاً بالتكلفة المطفأة

يتم لاحقاً قياس المطلوبات المالية التي لا تصنف ضمن البنود التالية، بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:

1) المقابل النقدي المحتمل في عملية اندماج الأعمال؛
2) محتفظ بها للمتاجرة؛
3) مصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدار الفترات ذات الصلة. إن معدل الفائدة الفعلي هو معدل خصم المدفوعات النقدية المستقبلية المقدرة (بما في ذلك كافة الرسوم والنقاط المدفوعة أو المستلمة والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي وتكاليف المعاملة وغير ذلك من علاوات أو خصومات) خلال العمر المتوقع للمطلوبات المالية، أو (حيث يكون مناسباً) على مدى فترة أقصر، إلى التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية.

خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية

بالنسبة للمطلوبات المالية المقومة بعملات أجنبية والتي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة في نهاية كل فترة، فإنه يتم تحديد خسائر وأرباح صرف العملات الأجنبية استناداً إلى التكلفة المطفأة لهذه الأدوات. يتم الاعتراف بهذه الخسائر والأرباح الناتجة عن صرف العملات الأجنبية ضمن بند «إيرادات أو مصروفات أخرى» في بيان الدخل للمطلوبات المالية التي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط محددة.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية فقط عندما يتم الإعفاء من التزامات المجموعة أو إلغاؤها أو انتهاء صلاحية استحقاقها. ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي المستبعد والمبلغ النقدي المدفوع والمستحق، في بيان الدخل.

2.3.3 الأدوات المالية (سارية حتى 31 ديسمبر 2017)

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات.

يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتناء أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ «القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة»). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالإقتناء مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل « وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية «متاحة للبيع» و »قروض ومدينون». تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من اقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

- <u>موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل</u>

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الاقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي ويتم إدراجها في سطر «أرباح وخسائر أخرى». يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

- <u>القروض والمدينون</u>

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينين (مدينو التمويل والمرابحات المدينة والمدينين الآخرون) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

- <u>الموجودات المالية المتاحة للبيع</u>

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات «المتاحة للبيع»، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

- الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة – بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض في محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الاقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة للأصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصومة بناءً على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل المجمع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمتاحة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل المجمع، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

- الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيتها في الأصل إلى طرف آخر.

في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية «متضمنة المرابحات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى» بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

- الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجمع.

2.3.4 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة.

وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة مبالغها القابلة للاسترداد.

يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.5 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوق فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقود والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.6 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية لالتزام المجموعة.

2.3.7 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.8 العملات الأجنبية

- عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

- المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملات أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.9 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بمقدار المقابل الذي تتوقع المجموعة أن يكون لها حق فيه:

- يتم إثبات إيرادات عقود المرابحة والوكالة على أساس التوزيع الزمني. على أساس معدل العائد الفعلي والذي يتم تحديده عند الاعتراف المبدئي بالأصل المالي ولا يتم لاحقاً تغيير ذلك المعدل
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

2.3.10 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر.

يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجارات تشغيلية.

- عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

- عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.11 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولى المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

أ) مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملات أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملات اجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دورى بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

ب) خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمرابحات الاستثمارية المدينة.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجمع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

	2018	2017
	دينار كويتى	دينار كويتى
النقد والنقد المعادل	1,583,641	2,089,256
استثمارات في مرابحات مدينة	4,347,321	4,300,000
مدينو تمويل	29,354,290	32,443,754

إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

قياس مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي مخاطر تعذر العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية مما يسبب خسارة مالية للمجموعة. إن نشاط الرئيسي للمجموعة الذي يحقق إيرادات هو إقراض العملاء. وعليه، فإن مخاطر الائتمان هي مخاطر رئيسية. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من مدينو التمويل والاستثمار في المرابحات والوكالات. تعتبر المجموعة أن كافة عناصر التعرض لمخاطر الائتمان مثل مخاطر تعثر الطرف المقابل والمخاطر الجغرافية ومخاطر القطاع لأغراض إدارة المخاطر.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والمرابحات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

تقوم المجموعة بقياس مخاطر الائتمان من حيث جودة الأصل باستخدام طريقتي قياس أساسيتين هما نسبة المخصصات ونسبة مديني التمويل غير المنتظمة. إن نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة هي نسبة مدينو التمويل غير المنتظمة إلى إجمالي مدينو التمويل.

تقييم خسائر الائتمان المتوقعة

تعتبر المجموعة أن الأصل المالي متعثراً وبالتالي يقع ضمن المرحلة 3 (ائتمان منخفض القيمة) بالنسبة لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة في الحالات التالية:

- عدم احتمال قيام المقترض بسداد التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل بدون الرجوع على المجموعة بإجراءات مثل صرف الضمان (إذا كان هناك أي ضمان محدد)؛
- تأخر المقترض عن سداد أي التزام ائتماني مادي للمجموعة لمدة تزيد عن 90 يوم؛ أو
- اعتبار تعرض المقترض للانخفاض في القيمة الائتمانية استناداً إلى تقييم نوعي لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية.

إن أي تسهيلات منخفضة القيمة الائتمانية أو غير منتظمة وتم إعادة هيكلتها يتم اعتبارها ايضاً متعثرة.

تضع المجموعة في اعتباره عدداً من المؤشرات التي قد تشير إلى عدم احتمالية السداد كجزء من التقييم الكمي فيما إذا كان العميل متعثراً. تتضمن هذه المؤشرات ما يلي:

- انتهاك الاتفاقيات.
- تأخر المقترض في سداد الالتزامات المستحقة عليه إلى الجهات الدائنة العامة أو الموظفين.
- وفاة المقترض.

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة جميع الموجودات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت تعرضت لزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. في حال وجود زيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان، ستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة استنادًا إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال عمر الأداة بدلًا من الخسارة الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرًا.

إن المعايير الكمية المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان تمثل سلسلة من الحدود النسبية والمطلقة. إن كافة الموجودات المالية التي تتأخر في السداد لمدة تبلغ 30 يوم يتم الاعتبار بأنها تتضمن زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ التحقق المادي ويتم تحويلها إلى المرحلة 2 حتى وإن لم تشر المعايير الأخرى إلى زيادة جوهرية في خسائر الائتمان.

تتمثل احتمالية التعثر في احتمال أن يتعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية 9 استخدام احتمالية تعثر بشكل منفصل لمدة تبلغ 12 شهر أو على مدار عمر الأدوات استناداً إلى توزيع المرحلة بالنسبة للملتزم. كما ينبغي أن تعكس احتمالية التعثر المستخدمة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 تقدير المجموعة لجودة الأصل في المستقبل.

وتستند عملية الاحتساب إلى نماذج إحصائية. تستند هذه النماذج الإحصائية إلى بيانات السوق (حسب توافرها) وكذلك البيانات الداخلية التي تتكون من كل من العوامل الكمية والنوعية. يتم تقدير احتمالية التعثر بالنظر إلى الاستحقاقات التعاقدية للتعرضات ومعدلات السداد المتوقعة. يستند التقدير إلى الظروف الحالية ويتم تعديله لمراعاة الظروف المستقبلية التي سوف تؤثر في احتمالية التعثر.

وتقوم المجموعة بتحويل احتمالية التعثر على مدار مدة التعثر إلى الهياكل الزمنية لاحتمالية التعثر في فترة زمنية محددة باستخدام نماذج وتقنيات مناسبة.

قيمة التعرض عند التعثر

تمثل قيمة التعرض عند التعثر المبلغ الذي سوف يستحق على الملتزم للمجموعة عند التعثر. وتقوم المجموعة باحتساب قيم التعرض المتغيرة التي قد تؤدي إلى زيادة قيمة التعرض عند التعثر. وتنتج قيم التعرض من الحدود المتاحة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي يتضمن التعرض القيم خارج الميزانية وداخل الميزانية. ويتم تقدير قيمة التعرض عند التعثر أخذاً في الاعتبار الشروط التعاقدية مثل أسعار الكوبون ومعدل التكرار ومنحنيات المراجع وتاريخ الاستحقاق وخيارات ما قبل السداد وجدول الإطفاء وعوامل تحويل الائتمان إلخ..

معدل الخسارة عند التعثر

يمثل معدل الخسارة عند التعثر قيمة الخسارة المحتملة في حالة حدوث التعثر. تقوم المجموعة بتقدير عوامل قياس معدل الخسارة عند التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد للمطالبات من الأطراف المقابلة المتعثرة. وتراعي نماذج معدل الخسارة عند التعثر هيكل وضمان وامتياز المطالبة وقطاع أعمال الطرف المقابل وتكاليف الاسترداد لأي ضمان يتعلق بالأصل المالي. بالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، تحتسب المجموعة كحد أدنى نسبة 50% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الممتاز ونسبة 75% من معدل الخسارة عند التعثر للدين الثانوي.

إدراج المعلومات المستقبلية

تأخذ المجموعة في اعتبارها المتغيرات الاقتصادية الرئيسية المتوقع أن يكون لها تأثير على مخاطر الائتمان والخسائر الائتمانية المتوقعة لغرض إدراج المعلومات المستقبلية ضمن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة. وتعكس تلك المتغيرات بصورة أساسية التقديرات المعقولة والمؤيدة للظروف الاقتصادية الكبرى المستقبلية. إن مراعاة هذه العوامل يؤدي إلى رفع درجة الأحكام المستخدمة في تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتقوم المجموعة بالاستعانة بالنماذج الإحصائية لتضمين العوامل الاقتصادية الكبرى في معدلات التعثر التاريخية. وتراعي المجموعة ثلاثة سيناريوهات (خط الأساس، الارتفاع، الانخفاض) للتوقعات بالبيانات الاقتصادية ويتم تطبيق ترجيح الاحتمالات المناسبة على تلك السيناريوهات للوصول إلى النتيجة النهائية لخسائر الائتمان المتوقعة على أساس ترجيح الاحتمالات. وتقوم الإدارة بمراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للظروف الاقتصادية المستقبلية على أساس منتظم.

ج) خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصح عنها هي التدفقات النقدية غير المخصومة طبقاً لتواريخ التعاقد:

2018

	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,135,990	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	1,535,831	1,142,674	4,454,982

2017

	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 3 سنوات
ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى	2,682,893	-	-
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	1,495,961	2,824,119	2,483,989

إن الجدول التالي يبين تحليل لموجودات المجموعة على مدار فترات الاستحقاق المتوقعة من تاريخ البيانات المالية:

2018

	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	1,592,152	-	-	1,592,152
استثمارات في مرابحات مدينة	4,347,321	-	-	4,347,321
مدينو تمويل	4,335,856	8,799,890	16,218,544	29,354,290
استثمارات في أوراق مالية	-	3,063,363	1,407,359	4,470,722
استثمارات عقارية	-	-	2,339,285	2,339,285
موجودات أخرى	-	-	307,788	307,788
	10,275,329	**11,863,253**	**20,272,976**	**42,411,558**

2017

	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
	خلال 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	أكثر من سنة	الإجمالي
النقد والنقد المعادل	2,120,943	-	-	2,120,943
استثمارات في مرابحات مدينة	4,300,000	-	-	4,300,000
مدينو تمويل	4,686,009	10,256,767	17,500,978	32,443,754
استثمارات في أوراق مالية	-	3,871,529	1,450,536	5,322,065
استثمارات عقارية	-	-	1,476,535	1,476,535
موجودات أخرى	-	-	606,187	606,187
	11,106,952	**14,128,296**	**21,034,236**	**46,269,484**

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأسمالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصوماً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطيات، (الخسائر المتراكمة) / الأرباح المرحلة والتغير في القيمة العادلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

- <u>معدّل الرفع المالي:</u>

إن معدّل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

	2018	2017
	دينار كويتي	دينار كويتي
دائنو مرابحة ووكالة إسلامية	6,667,664	6,492,205
النقد والنقد المعادل	(1,592,152)	(2,120,943)
صافي الدين	5,075,512	4,371,262
حقوق الملكية	32,325,759	35,980,969
نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية (%)	16	12

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات – يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في		مستوى القيمة العادلة	أساليب التقييم والمدخلات الرئيسية	مدخلات هامة غير ملحوظة	علاقة المدخلات غير الملحوظة بالقيمة العادلة
	2018	2017				
	دينار كويتي	دينار كويتي				
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح اوالخسارة:						
أسهم محلية غير مسعرة	2,804,783	3,220,978	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
أسهم أجنبية غير مسعرة	256,029	648,000	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر:						
أسهم أجنبية غير مسعرة	1,407,359	-	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد
استثمارات متاحة للبيع:						
أسهم أجنبية غير مسعرة	-	1,450,536	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد	لا يوجد

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

ترى إدارة المجموعة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المعترف بها في البيانات المالية المجمعة تعادل تقريباً قيمتها العادلة.

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

- تصنيف الاستثمارات في أدوات ملكية - المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (سارية اعتباراً من 1 يناير 2018)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر». تتبع المجموعة متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 لتصنيف استثماراتها.

- تصنيف الاستثمارات (حتى 31 ديسمبر 2017)

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات «بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» أو «المتاحة للبيع».

تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل» إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات «متاحة للبيع».

- تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهرية على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

- قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات (3.3 و9).

- دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات (حتى 31 ديسمبر 2017)

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن «الاستثمارات المتاحة للبيع». إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح 16 أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

- خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية (المطبقة اعتباراً من 1 يناير 2018)

تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لكافة الأصول المالية المدرجة بالتكلفة، ينبغي وضع أحكام جوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة مثل:

- تحديد المعايير الخاصة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة
- تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وأوزانها النسبية لكل نوع من المنتج / السوق والخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة.
- تحديد مجموعة الأصول المماثلة لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

احتمالية التعثر: تعتبر احتمالية التعثر مدخلاً رئيسيًا لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. إن احتمالية التعثر هي عبارة عن تقدير لاحتمالية حدوث تعثر على مدار فترة زمنية محددة تستند عملية احتسابها إلى عدة عوامل تتضمن بيانات وافتراضات وتوقعات بشأن الظروف المستقبلية.

معدل الخسارة عند التعثر: إن معدل الخسارة عند التعثر هو عبارة عن تقدير للخسارة الناجمة عن التعثر. يتم احتساب ذلك بمقدار الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة والتدفقات المتوقع أن يحصل عليها المقرض، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية الناتجة من التعزيزات الائتمانية المتكاملة والمؤيدة بالضمانات. يبين إيضاح 7 أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

- انخفاض قيمة مدينو التمويل (حتى 31 ديسمبر 2017)

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير فى التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الاقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

5. النقد والنقد المعادل

	2018	2017
	دينار كويتى	دينار كويتى
نقد لدى البنوك	1,583,641	2,089,256
نقد بالصندوق	8,511	31,687
	1,592,152	**2,120,943**

بلغ مخصص خسائر الائتمان المتوقعة 616 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018.

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.76% سنوياً (1.312% - 2017).

بلغ مخصص الائتمان المتوقعة 17,679 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018.

7. مدينو تمويل

	2018	2017
	دينار كويتي	دينار كويتي
مدينو التمويل	42,832,122	42,556,616
ناقصاً: إيرادات مؤجلة	(5,805,525)	(5,615,585)
ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة	(7,672,307)	(4,497,277)
مدينو تمويل – بالصافي	**29,354,290**	**32,443,754**

7.1 كما في 31 ديسمبر 2018، بلغت مخصصات خسائر الائتمان بالقيمة وفقاً لمتطلبات بنك الكويت المركزي 4,964,170 دينار كويتي وهو أقل من الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدينو التمويل والتي تم احتسابها وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي 9 وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

7.2 فيما يلي الحركة على إجمالي مدينو التمويل خلال السنة الحالية:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
كما في 1 يناير 2018	27,322,604	8,262,579	6,971,433	**42,556,616**
صافي التمويل/ التحصيل	2,817,045	(1,495,400)	(1,046,139)	**275,506**
المحول من / إلى المرحلة 1	(3,133,854)	2,686,087	447,767	**-**
المحول من المرحلة 2 إلى 3	-	(1,546,625)	1,546,625	**-**
المحول من المرحلة 3 إلى 2	-	561,200	(561,200)	**-**
كما في 31 ديسمبر 2018	27,005,795	8,467,841	7,358,486	**42,832,122**

7.3 فيما يلي الحركة على مخصصات خسائر الائتمان الموقعة خلال السنة الحالية:

	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
كما في 1 يناير 2018 كما سبق عرضه	235,774	70,096	4,191,407	**4,497,277**
أثر تطبيق معيار 9 (إيضاح 2.2.1)	116,885	1,372,826	1,206,566	**2,696,277**
كما في 1 يناير 2018 (بعد التعديل)	352,659	1,442,922	5,397,973	**7,193,554**
خسائر الائتمان المحملة خلال السنة	349,286	(195,753)	325,220	**478,753**
المحول من / إلى المرحلة 1	(36,302)	28,837	7,465	**-**
المحول من المرحلة 2 إلى 3	-	(335,180)	335,180	**-**
المحول من المرحلة 3 إلى 2	-	486,399	(486,399)	**-**
كما في 31 ديسمبر 2018	665,643	1,427,225	5,579,439	**7,672,307**

7.4 فيما يلي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال عام 2017:

	مخصص محدد	مخصص عام	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
الرصيد في 1 يناير 2017	2,907,540	1,650,473	**4,558,013**
المحمل خلال السنة	929,844	(990,580)	**(60,736)**
الرصيد في 31 ديسمبر 2017	3,837,384	659,893	**4,497,277**

7.5 تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 9,694,547 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (9,778,411 دينار كويتي - 2017) مقابل مدينو التمويل.

7.6 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 95,973 دينار كويتي (141,391 دينار كويتي - 2017) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن بيان الدخل المجمع.

8. استثمارات في أوراق مالية

	2018	2017
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أوالخسارة	دينار كويتى	دينار كويتى
استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة	2,804,783	3,220,978
استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة	256,029	648,000
استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551
	3,063,363	**3,871,529**
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر		
أسهم أجنبية غير مسعرة	1,407,359	-
استثمارات متاحة للبيع		
أسهم أجنبية غير مسعرة	-	1,450,536
	4,470,722	**5,322,065**

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم المبينة في إيضاح 3.3.

9. استثمارات عقارية

فيما يلي الحركة على الاستثمارات العقارية:

	2018	2017
	دينار كويتى	دينار كويتى
الرصيد في 1 يناير	1,476,535	1,476,535
إضافات خلال السنة	862,750	-
الرصيد في 31 ديسمبر	**2,339,285**	**1,476,535**

تتمثل الاستثمارات العقارية في عقارات سكنية تقع داخل دولة الكويت.

بلغت القيمة الدفترية للاستثمارات العقارية في قيمة الأراضي المقام عليها المباني وبالتالي لا يوجد استهلاك، ترى إدارة المجموعة عدم وجود انخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية حيث بلغت القيمة العادلة 2,800,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2018 (1,950,000 دينار كويتي - 2017).

تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجود بها العقارات.

تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية استناداً إلى طريقة رسملة صافي دخل العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (المستوى 3) بلغ متوسط معدل الرسملة المستخدم 8%.

إن الزيادة في معدل الرسملة سوف تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة بشكل هام والعكس صحيح. تم التقييم بافتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام.

10. دائنو مرابحة ووكالة إسلامية

إن المرابحات والوكالات الإسلامية الدائنة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 6.2% كما في 31 ديسمبر 2018 (5.48% - 2017) سنوياً.

إن المرابحة والوكالة الإسلامية الدائنة مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

2018	2017	
دينار كويتي	دينار كويتي	
4,347,321	4,300,000	استثمارات في مرابحات مدينة
10,403,181	12,814,210	حوالة حق على المدينين (صافي)
-	1,160,429	استثمارات متاحة للبيع
2,339,285	1,476,535	استثمارات عقارية

11. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

2018	2017	
دينار كويتي	دينار كويتي	
1,270,450	1,222,274	ذمم تجارية دائنة
351,008	881,985	توزيعات أرباح دائنة
396,467	378,504	رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين
21,270	52,510	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
37,127	28,960	الزكاة
59,668	118,660	أخرى
2,135,990	**2,682,893**	

12. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة إسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

13. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.

14. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

15. إيرادات أخرى

2018	2017	
دينار كويتى	دينار كويتى	
246,758	229,816	إيرادات أتعاب تمويل
169,957	120,168	أخرى
416,715	**349,984**	

16. صافي خسارة استثمارات

2018	2017	
دينار كويتى	دينار كويتى	
		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
(528,923)	71,073	التغير في القيمة العادلة
(8,010)	-	خسائر بيع
6,429	82,253	إيرادات توزيعات أرباح
(530,504)	**153,326**	
		استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
-	(190,961)	خسائر انخفاض في القيمة
(530,504)	**(37,635)**	

17. تكاليف موظفين

2018	2017	
دينار كويتى	دينار كويتى	
852,785	808,915	رواتب وبدلات
193,411	138,214	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
51,711	22,952	إجازات مستحقة
130,000	180,000	مكافأت موظفين
110,132	106,418	أخرى
1,338,039	1,256,499	

18. مصاريف أخرى

2018	2017	
دينار كويتى	دينار كويتى	
130,986	141,149	إيجارات
136,183	129,730	مصاريف أتعاب قضائية
7,691	6,492	عمولات
18,326	6,634	إعلان
6,238	6,451	مصاريف بنكية
11,052	9,774	مصاريف هاتف وانترنت
31,536	34,733	تكاليف نظافة ومراسلة
55,000	60,500	مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة
31,661	31,009	استهلاكات وإطفاءات
152,557	170,831	أخرى
581,230	**597,303**	

19. ربحية السهم الأساسية والمخففة

يتم احتساب ربحية السهم الأساسية والمخففة بتقسيم ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي :

	2018	2017
	دينار كويتي	دينار كويتي
ربح السنة	646,277	1,722,860
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم	308,747,591	308,747,591
ربحية السهم الأساسية والمخففة (فلس)	**2.09**	**5.58**

20. توزيعات أرباح

اعتمدت الجمعية العمومية للمساهمين المنعقدة في 23 أبريل 2018 البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وتم اعتماد ما يلي:

- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بمبلغ 1,543,738 دينار كويتي بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,371,544 دينار كويتي ومن الاحتياطي الاختياري بمبلغ 172,194 دينار كويتي.
- مكافأة للسادة أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 60,500 دينار كويتي عن عام 2017.
- الموافقة على إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت للأوراق المالية وكذلك بورصات خارج دولة الكويت وفق القوانين والقرارات الصادرة من الجهات الرقابية المعنية بهذا الشأن وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بهذا الشأن. تم إدراج الشركة في بورصة الكويت بتاريخ 11 فبراير 2019.

اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 24 مارس 2019 ما يلي:

- عدم توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018.
- مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2018 (لا شيء عن عام 2017).
- مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 55,000 دينار كويتي عن عام 2018 (60,500 دينار كويتي عن عام 2017).

إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.

21. الشركات التابعة

هيكل المجموعة:

إسم الشركة	نسبة الملكية (%)		النشاط	بلد التأسيس
	2018	2017		
شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.	99	99	إدارة مشاريع	الكويت
شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت
شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.	50	50	أنشطة استشارات	الكويت

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 2,414,964 دينار كويتي (1,887,531 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2017)،

كما بلغت خسائر الشركات التابعة 10,649 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018 (خسائر بقيمة 35,751 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017).

22. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

	2018	2017
	دينار كويتي	دينار كويتي
أ) مدينو التمويل	100,112	49,308
ب) مستحق من طرف ذي علاقة	144,928	132,146
ج) مزايا الإدارة العليا دائنة	801,563	631,091
المعاملات		
أ) مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين		
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	679,150	566,354
ب) مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة	55,000	60,500

قامت المجموعة بتوقيع اتفاقية مع أحد الشركات «طرف ذي علاقة» لتحصيل الأقساط المستحقة من بعض مدينو التمويل نيابة عن المجموعة. بلغت المتحصلات النقدية من خلال ذلك الطرف نيابة عن الشركة الأم خلال السنة مبلغ 3,060,242 دينار كويتي (759,376 دينار كويتي - 2017) هذا وبلغت الأتعاب المدفوعة لذلك الطرف مبلغ 22,741 دينار كويتي (21,754 دينار كويتي - 2017).

23. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين وهما قطاع التمويل وقطاع الاستثمار فيما يلي بيان بالمعلومات القطاعية:

	2018			
	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إيرادات القطاع	3,582,914	(332,449)	97,132	**3,347,597**
مصاريف القطاع	(391,104)	-	(2,310,216)	**(2,701,320)**
نتائج القطاع	3,191,810	(332,449)	(2,213,084)	**646,277**
أصول القطاع	35,293,763	6,810,007	307,788	**42,411,558**
التزامات القطاع	(7,938,114)	-	(2,147,685)	**(10,085,799)**

	2017			
	تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع
	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
إيرادات القطاع	3,667,280	104,300	75,287	**3,846,867**
مصاريف القطاع	(438,617)	-	(1,685,390)	**(2,124,007)**
نتائج القطاع	3,228,663	104,300	(1,610,103)	**1,722,860**
أصول القطاع	38,864,697	6,798,600	606,187	**46,269,484**
التزامات القطاع	(7,714,479)	-	(2,574,036)	**(10,288,515)**

24. التزامات محتملة / ارتباطات رأسمالية

2018	2017	
دينار كويتي	دينار كويتي	
5,250	5,250	خطابات ضمان
-	550,000	التزامات رأسمالية لشراء عقار

AL MANAR
FINANCING & LEASING



2018